الأمم المتحدة

A/59/PV.36

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣٦**

الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عليف (أذربيجان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٣٨ و ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقرير الأمين العام (A/59/206)

(ب) **أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والأمن المستدام في أفريقيا**

تقرير الأمين العام (A/59/285)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

تقرير الأمين العام (A/59/261).

السيدة بشينة (الجماهيرية العربية الليبية): أنتهز هذه الفرصة لأتقدم لكم بالشكر لترؤسكم هذا الاجتماع بالغ الأهمية. كما لا يفوتني أن أتوجه بالتقدير والعرفان والامتنان للسيد الأمين العام، لما يوليه من عناية للقضايا الأفريقية، ولما قدمه ويقدمه من جهود لإحلال وتعزيز السلام وحفز كافة المبادرات التنموية لقارة أفريقيا.

لقد أكد قادة أفريقيا على تصميمهم والتزامهم التام لضمان نجاح تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واتخاذ كافة التدابير الفعالة والحقيقية لتنفيذ هذه الشراكة باعتبارها مبادرة تقودها أفريقيا ومن شأنها الاستجابة لكافة طموحاتها في تحقيق التنمية الشاملة. وإن هذا الاجتماع المكرس لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي لهو دلالة واضحة على مدى توجه المجتمع الدولي للاستجابة للاحتياجات الخاصة بأفريقيا، والحرص على ضمان تنفيذ التعهدات والإعلانات التي أقرت في جملة من المحافل الدولية، وفي مقدمتها إعلان الألفية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-56310 (A)

0456310

إن أفريقيا تُدرك تماما أن المسؤولية الرئيسية في تنفيذ هذه الشراكة تقع على كاهل الشعوب الأفريقية، إلا أن الدعم الدولي يُعد هاما وأساسيا في هذا الصدد. ومن هنا فإننا نحث منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بكافة هيئاته على المساعدة في تحقيق أهداف هذه الشراكة، وذلك من خلال إجراءات عملية وملموسة في مجالات حشد الموارد المالية، وتنفيذ العهود والالتزامات وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر، وتخفيف عبء الديون، وخلق مبادرات جديدة لتحسين فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق العالمية، وخاصة أسواق الدول المتقدمة، والمساعدة في بناء القدرات البشرية بالاستثمار في مجالات الصحة والتعليم، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وفي مشروعات البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولكي تكون الشراكة الجديدة فاعلة وإيجابية فإن على الشركاء مراعاة ما يلي، أولا، احترام إرادة الأفارقة وتاريخهم وثقافتهم بكل ما يعنيه ذلك من استبعاد أية شروط سياسية أو إملاءات غرضية تتجاهل خصوصية المجتمعات وتميزها، فضلا عن تجاهل أن التطور هو عملية تاريخية لا تنجز بقرارات سياسية.

ثانيا، إعطاء الأولية لمشاريع البنية الأساسية، خاصة المواصلات، وبناء شبكات الطرق الجيدة التي تُساعد على تحقيق التنمية الشاملة بكل أشكالها لخلق الاستقرار وتعزيز السلم والأمن بالقارة.

ثالثا، إيلاء مشاريع المياه أهمية خاصة بما يضمن الاستفادة القصوى والمثلى من كافة مصادر المياه بأفريقيا لمختلف الأغراض، خاصة الزراعية منها، لتحل جذريا مشكلة الغذاء وتقضي كليا على مشكلة الفقر بكل أنحاء أفريقيا ورابعا، إلغاء كافة القيود على نقل وتوطين التقنية التي تخص شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا، أن تؤخذ في الاعتبار معاناة أفريقيا طيلة القرون الماضية، وما أصاب ثرواتها المادية من نهب بلا ثمن، ودور هذه الثروات في صنع التقدم الذي بلغته بعض الدول.

سادسا، إدراك الشركاء من المانحين أنهم بقدر إسهامهم في تمويل هذه الشراكة بقدر ما يفيدون مجتمعاتهم ذاتها ماديا واجتماعيا، إذ أن الحد من الهجرة أو منعها بتدابير تشريعية وإجراءات إدارية لن يحقق أغراضها، وإن التوسع في مشروعات التنمية في الأوطان الطاردة هو ما يثبت رعاياها ببلدانهم ويلغي نهائيا وجذريا دوافع الهجرة. وسابعا، معالجة إحدى أخطر الظواهر التي تتعرض لها أفريقيا وهي هجرة أفضل مواردها البشرية إلى الدول المتقدمة نتيجة لجملة من الأسباب المتداخلة. إن تهيئة بيئة مناسبة لذوي الخبرات والعقول الأفريقية للعب الدور الذي هيأته دولهم لهم وأنفقت على تعليمهم من أجله سوف يخدم هذه الشراكة كثيرا ويوفر على الجميع تكاليف وخسائر لا يمكن تقديرها.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يعرب الوفد البرازيلي عن تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لقطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويود وفدي أيضاً أن يتقدم بالشكر للأمين العام على تقريريه عن بندي جدول الأعمال اللذين نناقشهما اليوم، والأمس، وهما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

ومنذ صدور تقرير العام الماضي (A/58/352) ومناقشته، أحرز شيء من التقدم الإضافي، سواء في تنفيذ الشراكة الجديدة أو في تعزيز السلام في أفريقيا، على النحو الذي يبرزه التقريران ويسلم به كثير من المتكلمين الذين سبقوني.

وتود البرازيل أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئ جميع المسؤولين عن تلك الإنجازات، وهم بصفة خاصة أصحاب المصلحة الأفريقيون، والأمين العام، ومنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن شركاء أفريقيا في التنمية. ونود أن ننقل رسالة تقدير ودعم خاصة إلى الاتحاد الأفريقي ورئيسه السابق، الرئيس جواقيم تشيسانو، رئيس موزامبيق، ورئيسه الحالي، الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، رئيس نيجيريا، وإلى أقرانه الأفريقيين، على الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بالنهوض بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولا سيما بتهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ضمان السلام والأمن في أرجاء القارة برمتها.

وفي هذا الصدد، تعرب البرازيل عن ثنائها الرفيع على الاتحاد الأفريقي لتصميمه القاطع على حل أزمة دارفور، وعن ترحيبها بهذا التصميم، الذي نراه عملاً جديراً بالإشادة وفي وقته المناسب يدل على إمساك أفريقيا بزمام أمورها وتوليها قيادتها.

ويسلم الأمين العام في تقريره (A/59/285)، كما أكد كثير من الوفود، بأن البلدان الأفريقية التي تعاني الآن من الحرب الأهلية أو الصراع أصبحت أقل عدداً. ويحدث هذا التطور الجدير بالترحيب رغم ذلك في سياق استمرار عدة حالات لعدم الاستقرار يجب التصدي لها على نحو ملائم، وحبذا بواسطة آليات منع نشوب الصراع أو بناء السلام التي ترمي أساساً إلى إزالة الأسباب الجذرية للصراعات.

وفي رأينا أن العمل من أجل فهم مشترك للحالات التي يحتمل أن تنطوي على الخطر ويمكن التصدي لها على نحو سلمي يمثل تحسناً واضحاً من حيث بناء العلاقات مع القارة الأفريقية، مع مراعاة أن حالات ما بعد انتهاء الصراع والاضطرابات الداخلية يمكن أن تتحول بسهولة إلى صراعات جديدة ما لم ينفذ عدد من التدابير والسياسات في الوقت المناسب.

ومن التطورات الإيجابية بالتأكيد أن هناك اليوم اعترافاً واضحاً بأن أفريقيا، في شراكة مع المجتمع الدولي، أصبحت مجهزة بشكل أفضل لإدارة الصراعات، وحبذا تجنبها، على أرض القارة. ويعزى السبب في ذلك أولاً إلى أن الديمقراطية تحظى بقيمة عالية في القارة وأن الحكومات الأفريقية الديمقراطية ملتزمة التزاماً كاملاً بتشجيع أشقائها وشقيقاتها على الانضمام إلى العالم الديمقراطي وتشاطر عائدات السلام والأمن في ظل نظام ديمقراطي. فمن خلال الجهود المتضافرة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي أو المنظمات الإقليمية، أصبحت كل أنحاء القارة حاليا تحت الفحص الدقيق لقادة أفارقة مسؤولين لا يترددون في تقديم دعمهم لبناء السلام وتعزيز الديمقراطية.

ومع ذلك، لكي يستتب السلام والديمقراطية، يجب أن تكون الحكومات الديمقراطية قادرة على تلبية التطلعات العالية والمطالب المشروعة لشعوبها فيما يتعلق بالتنمية، حيث أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية قيمتان يتم الإعلاء من شأنهما كثيرا في القارة، وحيث أنهما مترابطتان بشكل وثيق. ويجب أن تسير التنمية والديمقراطية يدا بيد في القارة، وتشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الإطار الملائم لإعطائهما الزخم الضروري. وينبغي للمجتمع الدولي ولكل الذين يدعمون الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن يولوا اهتماما وأولوية متساويتين لكلتا القضيتين.

ثانيا، يمكن إدارة الصراعات أو تجنبها، طالما أنه يوجد العديد من التقييمات المفيدة بشأن العلاجات التي يجب تطبيقها في أوضاع ومختلفة. وبعد عقود من محاولة تطبيق نفس الوصفات على أمراض مختلفة، أصبح المجتمع الدولي والأفارقة أنفسهم واعين بأفضل الممارسات وبالعوائق

المحددة. ويتعين تطوير سياسات الإدارة الاقتصادية والاجتماعية تماشيا مع احتياجات كل بلد ووفقا لكل ظرف من الظروف. ومرة أخرى، فإن الشراكة مع المنظمات الأفريقية التي تنص عليها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي أفضل مسار للعمل يمكن اتباعه.

وتشهد البرازيل، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، جهودا متزايدة يبذلها أعضاء المجلس، إلى جانب الأمانة العامة، من أجل صياغة ولايات متعددة التخصصات لعمليات حفظ السلام المكيفة حسب كل حالة. وهناك طريق طويل ينبغي أن نقطعه قبل أن تستطيع هذه العمليات أن تلبي الحاجة إلى التصدي بشكل ملائم لتحديات السلام والأمن وتوفير بيئة مستدامة للتنمية والاستقرار على المدى البعيد. لكن كما ورد في تقرير الأمين العام، فإن الشراكة التي يتم بناؤها بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعطينا جميعا الأمل في أننا نسير على الطريق الصحيح.

وللأسف، تظهر لنا التطورات الأخيرة في غينيا – بيساو أنه بالرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تنظيم الدعم الدولي المتزايد – وخاصة المالي والاقتصادي – الموجه إلى ذلك البلد، فإنه لا يمكن تجنب عدم الاستقرار من جديد. وتأسف البرازيل لكون جواب المجتمع الدولي على الخطوات العديدة التي اتخذتها سلطات غينيا – بيساو نحو الديمقراطية ليس كافيا. وبالتالي، لا بد أن يأتي الحل الوحيد الممكن عن طريق تعزيز جهودنا والتنفيذ التام لتوصيات الفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو فيما يتعلق بتجديد الدعم لذلك البلد، بما في ذلك تعديل ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو وزيادة قدرات منظومة الأمم المتحدة في البلد بالتناسق مع المساعدات الثنائية المتزايدة.

وكما ذكر ممثل الهند يوم أمس (انظر A/59/PV.33)، فإن مبادرة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا اختارت غينيا – بيساو كأول مستفيد من برنامج التعاون الذي من المقرر تنفيذه في البلدان الثلاثة. وإننا مستعدون للشروع في تنفيذ هذا البرنامج، ونود أن تنضم دول أخرى إلينا. فمن دون مساعدة دولية مستعجلة، قد لا تكون غينيا – بيساو قادرة على التغلب على العقبات الحالية التي تواجهها في التقدم في مرحلتها الانتقالية نحو الديمقراطية والسلام.

ونُقدر عاليا التقرير الأخير الذي أعده مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا المعني بالتعاون بين الجنوب والجنوب. فالعديد من المبادرات التي قامت بها البرازيل واردة في الوثيقة. والبرازيل بصدد إطلاق برامج في أفريقيا ذات صلة وثيقة بأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أساسا مع البلدان الناطقة بالبرتغالية. فمحو الأمية والتعليم؛ والصحة – وخاصة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه؛ وخلق الوظائف؛ والزراعة؛ والعلوم والتكنولوجيا: تلك بعض المجالات التي تغطيها برامج التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم وضعها تحت رعاية مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

علاوة على ذلك، ستنظم مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، في عام ٢٠٠٤، الجولة الرابعة للمناورات العسكرية المشتركة بين القوات المسلحة لكل الدول الأعضاء، ومن بينها خمسة بلدان أفريقية. ونعتقد أن هذه مساهمة هامة في تعزيز قدرات أفريقيا فيما يتعلق بالاستعداد وبناء القدرة للمشاركة في عمليات حفظ السلام. كما تعمل البرازيل على تعزيز روابط التعاون مع البلدان الأفريقية الأخرى، وخاصة في الزراعة والصحة. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أشدد على فهمنا أن أقوى الروابط بين البرازيل وأفريقيا ما زال يتم تطويرها في المنتديات المتعددة الأطراف. ونعتقد في البرازيل أنه، من خلال صياغة تحالفات قوية مع البلدان

الأفريقية في المفاوضات الدولية، مثل تلك الجارية داخل منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالوصول إلى الأسواق وتراخيص الأدوية، فإننا ندعم بشكل نشيط جهود أفريقيا من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وندرك إدراكا تاما أن جهود المجتمع الدولي تكمل الجهود التي تبذل على المستوى الوطني. وذلك هو سبب تأكيدنا على الحاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف، حر وأكثر عدلا، من أجل خلق الوظائف والثروة الأساسيين لتنمية بلدان في أفريقيا، كما في أمريكا اللاتينية وفي أجزاء من قارات أخرى.

أخيرا، اسمحوا لي أن أذكِّر بالمبادرة التي أطلقها الرئيس لولا ونظراؤه من فرنسا وشيلي وإسبانيا والتي تتعلق بمكافحة الجوع والفقر. لقد انضم ٢٦ بلدا أفريقيا إلى المبادرة وهي تنتظر تطورها. والقضاء على نقص الأغذية وإنهاء الفقر هما هدفان رئيسيان لنا. وكما ذكر الرئيس لولا في أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، فإن البلدان والشعوب الأفريقية هي التي ستستفيد من أغلب النتائج الإيجابية التي نتطلع إليها من مسعى المجتمع الدولي هذا، هو مسعى انضم إليه ١٢٠ بلدا. وتنخرط البرازيل انخراطا تاما في حملة مكافحة الجوع والفقر التي تشكل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

ختاما، أود أن أشدد على أن الوفد البرازيلي يتطلع إلى تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ونأمل أن يُسهم التقرير إسهاما كبيرا في النقاش الجاري بشأن سبل تعزيز الأمم المتحدة من خلال إصلاح مؤسساتها وعملياتها. ونحن متأكدون أن مجلس الأمن بعد توسيعه، بانضمام أعضاء دائمين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى، سيزيد فرص السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد موتاري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد النيجر البيانين اللذين أدلت بهما أمس كل من قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ونيجيريا باسم الاتحاد الأفريقي. ونكرر الثناء والتقدير اللذين تم الإعراب عنهما بشأن التقريرين اللذين قدما بمقتضى البندين ٣٨ و ٤٦ من جدول الأعمال. ويعكس التقريران بوضوح الجهود التي تبذلها أفريقيا وشركاؤها في تسوية الصراعات، وفي تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وفي مكافحة الملاريا، وكذلك في التأكيد على التحديات الحالية والمستقبلية.

لن يُسهب وفد بلدي في الكلام على مضمون هذين التقريرين، حيث تم تحليلهما سلفا في البيانين اللذين أشرت إليهما لتوي. سأكتفي بمجرد إضافة أن القرار الذي تم اتخاذه والقاضي بأن نناقش معا موضوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأسباب الصراع في أفريقيا والملاريا يبدو ملائما جدا بالنسبة لنا. أود أن أعرب عن مدى سرور النيجر بالعديد من المبادرات التي تأتي في الوقت المناسب، ويقوم بها الأمين العام ومستشاره الخاص المعني بأفريقيا، السيد إبراهيم غامباري، من أجل الترويج للشراكة الجديدة داخل منظومة الأمم المتحدة ومع شركاء أفريقيا. وينبغي تشجيع هذه المبادرات من خلال تقديم الدعم المالي الكبير والتعزيز الفعال لمكتب المستشار الخاص.

وبالرغم من التقدم الحاصل في مجال تسوية الصراعات في أفريقيا، ما زالت هناك ست من بؤر التوتر وهي كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، والسودان، والصحراء الغربية، وبين إريتريا وإثيوبيا. وقد بذلت البلدان والمنظمات الإقليمية في أفريقيا جهودا مشكورة لتعزيز السلام من خلال اتفاقات السلام أو من خلال إنشاء هياكل مثل مجلس السلام والأمن، ولجنة الحكماء، وهيئة قارية للإنذار المبكر. وعلى المجتمع الدولي أن

يؤيد تلك المبادرات تأييدا قويا من خلال توفير المساهمات المالية والسوقية المناسبة.

أما بشأن الصراع في دارفور، فإننا نرحب بالدعم الذي قدمته الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن وأعضاؤه، إلى جهود الوساطة التي بذلها الاتحاد الأفريقي تحت رعاية رئيس نيجيريا الرئيس أولوسيغون أوباسنجو. لكن يلزمنا التذكير على ما يبدو بأنه ينبغي تعزيز المساعدة الإنسانية ليس لمنطقة دارفور فحسب، بل وأيضا لجمهورية تشاد التي بذلت تضحيات جسام غالبا ما تنسى، في حين أنها تتحمل عبئا يتمثل في أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ جاؤوا من السودان، مما قد يعرض للخطر الاستقرار الداخلي الذي اكتسبته جمهورية تشاد بشق الأنفس.

وبالإضافة إلى مساعي السلام التي جاءت في الوقت المناسب، سعى عدد من البلدان الأفريقية لاستئصال جذور الصراعات من خلال حث السكان على مشاركة أوسع في الشؤون العامة، بتعزيز الديمقراطية والحكم السليم ونشرهما، وبضمان استقلالية نظام العدالة وتعزيز قدرات إداراتها. ونعتقد أنه من العدل أن تجني هذه البلدان، في المقابل، ثمار الديمقراطية التي طالما وعدت بها. وبالنسبة لتلك البلدان، ينبغي أن تزداد المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تكون مصحوبة بانفتاح أكبر لأسواق البلدان الصناعية على منتجاتها، من خلال إزالة العراقيل الجمركية وغير الجمركية أو من خلال مبادرات مثل قانون النمو والفرص في أفريقيا. واستكمالا لهذه المساعي الجارية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، سيكون من المناسب تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب بقوة أكثر في ميادين هامة بالنسبة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كالتعليم والمياه، والزراعة، والعلوم، والتكنولوجيا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكر النيجر للبلدان النامية التي تقدم لنا كل سنة مساعدة قيمة تأتي على شكل القبول في مؤسساتها التربوية أو على شكل منح. ويبلغ هذا القبول أكثر من ١ ٠٠٠ حالة بالنسبة لجمهورية نيجيريا الاتحادية، كما يعد بالمئات بالنسبة لبلدان مثل باكستان بوركينا فاسو وتونس والجزائر والسنغال وكوت ديفوار ومالي ومصر والمغرب، فضلا عن غيرها. كما أن بلداننا أخرى، كجمهورية الصين الشعبية، تقدم لنا دعما هاما، بمساعدتنا في جهودنا الرامية إلى توفير مياه الشرب للجميع في جملة أمور أخرى. وتبين هذه الأمثلة القليلة، لو اقتضى الأمر ذلك، أن التعاون بين بلدان الجنوب يحمل في طياته إمكانيات هائلة ينبغي أن نعبئها لخدمة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وقد أشار ممثل الهند أمس إلى مبادرتين بدتا لنا جديرتين بالتأييد. تتعلق الأولى بربط ٥٣ بلدا أفريقيا من خلال شبكات الأقمار الاصطناعية والألياف البصرية. أما الأخرى فتتعلق بنقل التكنولوجيا إلى بلدان غرب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، ثمة مبادرة ثلاثية الأطراف قامت بها كل من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، تستحق أن تحظى بالدعم وبالانتشار على نطاق أوسع.

وهنالك قطاع آخر يمكنه أن يساعد في إعطاء زخم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتعلق الأمر بتعبئة المغتربين الأفارقة، إذ يوفر هؤلاء، حسب بعض الإحصاءات، أكثر من ٤٣ بليون دولار للقارة. وإضافة إلى هذه الموارد المالية، يمكن بل وينبغي أن نوجه مهاراتهم بالشكل المناسب بغية تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

في الختام، أود أن أدلي بثلاثة تعليقات ذات صلة بنقاط وردت في التقرير، وأعتقد أنها ذات أهمية خاصة. أولا، ينبغي أن تتوفر للأمم المتحدة موارد مالية إضافية،

حيث أن قلة التمويل يحد من أنشطتها، في حين يطلب من المنظمة أن تزيد من عدد البرامج المشتركة والمبادرات الجديدة.

ثانيا، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تستخدم آليات التنسيق المعمول بها على المستويات كافة، بغية تعزيز اتساق الدعم المقدم إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ثالثا، يجب على الشركاء الإنمائيين أن يخلقوا مناخا دوليا مؤاتيا للنمو والتنمية في أفريقيا، وأن يضمنوا تكامل السياسات في مجال التجارة والمساعدة والدين، حتى تستفيد البلدان الأفريقية في نهاية المطاف وبصفة مباشرة من القرارات الدولية المتخذة في تلك الميادين.

السيد ستانيسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): إن التقدم الذي أحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتوفير الدعم الدولي لها، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/59/206) جاء في الوقت المناسب بقدر ما هو مليء بالإثارة.

وإن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تذكرنا بما كتبه فيكتور هوغو قبل أكثر من قرن: ''ليس هنالك ما هو أقوى من فكرة آن أوانها''. وإذا تُرجمت هذه الفكرة إلى واقع، فيما يتعلق بتنمية أفريقيا، لربما أصبح القرن الحادي والعشرون قرن أفريقيا بحق. إلا أن ذلك يفترض أن تتم الاستجابة لمتطلبات هذه الشراكة وأن يتم الوفاء بالالتزامات، على أساس المبادئ التالية أولا، إن المسؤولية الرئيسية عن ملكية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توكل إلى أفريقيا. ثانيا، على الشركاء في التنمية، وخاصة البلدان التي كانت لها علاقات تاريخية واقتصادية مع أفريقيا واستفادت منها لعدة قرون، أن ''تهب الآن للقيام بدورها'' في تنمية القارة. ثالثا، إن السلام والأمن أمران حاسمان بالنسبة لتنمية أفريقيا. وفي ذلك الصدد، تتحمل أفريقيا المسؤولية الرئيسية عن ضمان احتواء الأسباب التي تؤدي إلى الصراعات. رابعا، إن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تتيح أحسن أمل لتحقيق ما سبق ذكره، بضمان سيادة ثقافة منع حدوث الصراعات على ثقافة التفاعل معها. خامسا، من الضروري تحسين التنسيق والتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها، بغية تحقيق نجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. سادسا وهو الأهم، يمكن أن تكون الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة خطة لتنمية أفريقيا.

ولن يمكن تعميم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بنجاح دون الإشارة إلى تاريخ وحضارات أفريقيا القديمة. فقد ضاع الكثير منها في العصور الغابرة، لكن ليس بخطأ من أفريقيا. لكن، بما أن الماضي خير منبئ لما سيحدث في المستقبل، يجب أن تراعي الشراكة الجديدة ثراء أفريقيا الأم، وحكمتها وطاقاتها النسائية. ويمكن أن يوفر ذلك أساسا صلبا ومنارا في ترتيب شراكة التنمية الجديدة.

وعلى ضوء ما ورد أعلاه، فإن وفد بلدي يستطيع أن يتصور أفريقيا كسلة غذاء للعالم إذا ما تم استخدام قدراتها وتنميتها بصورة صحيحة. أضف إلى ذلك موقع أفريقيا الجغرافي كأكثر القارات مركزية بين جميع القارات الأخرى، وامتلاكها لمقومات مارد مستيقظ بإمكانيات لا حدود لها.

وكجزء من الأخوة المتباعدين في الشتات الأفريقي، وهو ما نجم عن تشريد شعب بالقوة يرتبط وفد بلدي معه، بعلاقة نسب مشترك، وتاريخ مشترك، وكفاح مشترك، يبقى وفد بلدي فرحا بنجاح الشراكة الجديدة. ومع أن

موارد غرينادا محدودة جدا، ومسؤوليات إعادة بنائها حاليا جسيمة بسبب الخراب الذي خلفه إعصار إيفان، تتعهد غرينادا بدعم نيباد بكل وسيلة ممكنة.

وبالعودة إلى موضوع ''فكرة آن أوانها''، أريد القول إن الوقت قد حان لتضع الجماعة الكاريبية ترتيبا هيكليا واسعا هنا في الأمم المتحدة مع المجموعة الأفريقية. فبيننا الكثير من الأمور المشتركة بسبب علاقة الأصل الواحد، والنسب، والدين، مما يجعلنا لا نتحمل ضياع الفرصة المتاحة لتحقيق ترابط أقوى.

واسمحوا لي أن أختم بالكلمات الملهمة للقائد الجامايكي الأفريقي العظيم السيد ماركوس موسيا غارفي، التي قالها هنا في نيويورك في بداية القرن العشرين، خلال اجتماع ما كان يعرف حينئذ باسم الرابطة المتحدة لتحسين ظروف الزنوج، وهي: ''انهض أيها الشعب العظيم. تسلق سلم يعقوب، أعلى، فأعلى، فأعلى''.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريريه الشاملين الواردين في الوثيقتين A/59/206 و A/59/261. فقد وجدنا المعلومات الواردة في التقريرين غنية وقيّمة.

ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلت بهما نيجيريا، نيابة عن الاتحاد الأفريقي، وقطر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أحيي الأمم المتحدة على استجابتها الطيبة في إطار تنفيذ أنشطة في أفريقيا ترتبط بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وتسلم تترانيا بأهمية الإطار الإنمائي لنيباد في استكمال الرؤية السياسية للاتحاد الأفريقي، فضلا عن هيكلها المؤسسي. وتؤكد نيباد أهمية التنمية الاقتصادية في تناول بعض الأسباب الكامنة للصراعات في أفريقيا وضرورة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، حتى يعم السلام والاستقرار في أفريقيا. ولذلك كان قرار القادة الأفارقة جعل نيباد جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الأفريقي منطقيا وضروريا.

وفي سياق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الجارية ورؤية الحكومة التنموية لعام ٢٠٢٥، أعدت تترانيا برامج الأولويات للترويج لجدول أعمال نيباد وتنفيذه. وأدمجت تترانيا نيباد في سياساتها الوطنية وإطارها التنموي من خلال ترتيبات مؤسسية لإدارة العملية على المستويين القطاعي والوطني، ومن خلال برامج ومشاريع التنمية الإقليمية والوطنية. وتوجد خمس لجان قطاعية محورية، تتعلق اثنتان منها بالسلام، والأمن، والحكم السليم، وثلاث تعمل في مجالات البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينسق مكتب الرئيس هذه اللجان القطاعية كي يوفر لنيباد ما يلزم من اهتمام فني وتوجيه سياسي.

وانسجاما مع الإصلاحات السياسية والعامة في الداخل لمأسسة الديمقراطية، والحكم السليم، والشفافية، والمساءلة، انضمت تترانيا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد أعلن هذا القرار في مؤتمر القمة لرؤساء الدولة والحكومات الأفارقة المنعقد في أديس أبابا. وتعتقد تترانيا أنه بروح من المساواة في السيادة والثقة المتبادلة، فإن آلية استعراض الأقران أداة مفيدة جدا لتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أفريقيا كأساس للتنمية، وتعزيز السلم والاستقرار والتضامن فيها.

وفي مجالات البنية التحتية والتجارة والصناعة وما يرتبط بها من أنشطة، أعطت تترانيا الأولوية لبرامج نيباد ومشاريعها، التي تكمل أولويات التنمية الوطنية وتشجع التكامل والتعاون الإقليميين في جنوبي وشرقي أفريقيا. وينبغي أن تعزز هذه المشاريع التكامل الإقليمي؛ وتساهم في

العمالة، وتوليد المداخيل وخلق الثروة؛ وتعكس مضمونا إقليميا أعلى وتوازنا جغرافيا؛ وتعزز السلام والوئام الإقليمي، وتفي بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية وأهداف الحد من الفقر.

وتجدر الملاحظة أنه بينما كانت تترانيا تقوم بإدماج وتنفيذ جدول أعمال نيباد، فإنها عملت أيضا على إدماج الغرض الرامي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستويات الوطنية بدعم من برامج نيباد في مجالات مثل القضاء على الفقر، ومكافحة الفيروس/الإيدز، والقضاء على الملاريا.

إن الجمعية العامة، في قرارها ٥٨/٢٣٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والمعنون ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية؛ ولا سيما في أفريقيا“، أحاطت علما بخطة العمل الخاصة بمبادرة دحر الملاريا، التي تم تبنيها في مؤتمر القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات منظمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في أبوجا في العام ٢٠٠٠، والوارد في إعلان أبوجا.

ولقد طالب هذا القرار المجتمع الدولي بمواصلة دعم المنظمات الشريكة من أجل دحر الملاريا، بما فيها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باعتبارها مصادر تكميلية حيوية لدعم جهود البلدان التي تتوطن فيها الملاريا للقضاء على المرض.

والملاريا هي ثاني أكبر قاتل لشعبنا في أفريقيا، خاصة الأطفال، إذ أن الوفيات الناجمة عنها تفوق الوفيات الناجمة عن الفيروس/الإيدز. والملاريا هي السبب الرئيسي للجوء المرضى من كل الأعمار إلى تلقي العلاج في العيادات الخارجية وفي المستشفيات، والسبب الرئيسي لوفيات الأطفال والكبار في جميع مناطق تترانيا. ويعتقد أن المرض في تترانيا يصيب بشكل مباشر أو غير مباشر حوالي ١٦ مليون نسمة، يموت منهم ١٢٥ ٠٠٠ شخص في السنة، بينهم ٧٠ ٠٠٠ إلى ٨٠ ٠٠٠ طفل تحت سن الخمس سنوات.

إن ظهور فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتشاره جعل مكافحة الملاريا أمرا معقدا. والملاريا تضعف جهاز المناعة، وبالتالي فإن المصابين بالفيروس يكونون عرضة أكثر من غيرهم للإصابة بالملاريا. أما الأطفال الذين أصيبوا بعدوى المرض من أمهاتهم فهم أكثر الناس ضعفا، ويموتون من هذا المرض بسرعة أكبر. إن الملاريا والإيدز والتدرن أمراض قاتلة يجب مكافحتها بصورة متكاملة من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وفي تنفيذ الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، وبروح إعلان أبوجا، ما فتئت تترانيا في طليعة الحرب ضد الملاريا. فقد ألغينا الضرائب على شباك منع البعوض وغيرها من منتجات احتواء ودحر الملاريا. وتلقينا الدعم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الأمر الذي مكن تترانيا من تقديم إعانات لدعم شباك إبادة البعوض التي قللت بدرجة كبيرة من الإصابات بين الحوامل والأطفال. لكننا ندرك أن كل تلك الجهود لن تنجح ما لم يغتنم الناس تلك الفرص وما لم يضاعف المجتمع الدولي جهوده لمساعدة البلدان المتضررة من الملاريا مثل تترانيا. وفي ذلك الصدد، بدأنا حملة لمؤازرة الكفاح ضد الملاريا ونشر الوعي بها، وهي تشكل مشروعا مهما يستحق النظر الجاد منا جميعا.

ومهما تكلمنا عن أهمية تطوير لقاحات فعالة وأدوية جديدة للوقاية من الملاريا ومعالجتها، وعن أهمية الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث، فلن نكون مغالين في التوكيد على ذلك. ونكرر الدعوة التي أطلقتها الجمعية في دورتها الثامنة والخمسين للشركات الصيدلانية بأن تعير اهتمامها لزيادة الحاجة إلى مجموعة من العلاجات الفعالة للملاريا، خاصة في

أفريقيا، ولتكوين التحالفات والشراكات للمساعدة في كفالة أن يستطيع كل الناس المعرضين للخطر الحصول على العلاج السريع العالي النوعية بأسعار زهيدة.

أخيرا، تعرب تترانيا عن ثنائها وتقديرها للاستجابة الدولية التي حظيت بها جهود الأمم المتحدة في مكافحة الفيروس/الإيدز والملاريا. ويشكل الصندوق العالمي آلية مفيدة أيضا، ولكننا نعرف جميعا أن الموارد التي خصصت له حتى الآن تقل كثيرا عن الاحتياجات والتحديات التي تفرضها هاتان الآفتان. ونحث ونشجع على اتخاذ مبادرات مدروسة وجريئة، تؤدي الأمم المتحدة فيها دورا طليعيا، لتكريس موارد إضافية تستثمر في البحوث لإيجاد أدوية شفائية ولقاحات وقائية ضد مرضي الفيروس/الإيدز والملاريا على حد سواء. إن في العالم علماء متفانين لا يحتاجون إلا إلى تشجيع سياسي متضافر وموارد لازمة لجعل ثمار مواهبهم تنضج وتنجح في تخليص العالم من هذين التهديدين الخطيرين للأمن البشري والتنمية المستدامة.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة (A/59/206) والمعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الثاني الموحد عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“. ونحن نرى أن ذلك التقرير يتضمن معلومات مفيدة عن التقدم المحرز في تنفيذ البند قيد النظر من جدول الأعمال.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، وممثل قطر، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

نعرف جميعا أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) مبادرة أفريقية تحتاج الدعم من المجتمع الدولي. ونشكر الأمم المتحدة على الخطوات التي اتخذت حتى الآن صوب تنفيذ الشراكة الجديدة، لا سيما اتخاذ الجمعية العامة القرار ٥٧/٧، الذي أعطى العملية زخما خاصا. وذلك النوع من العمل وذلك القدر من الزخم هما ما تتوقع البلدان الأفريقية رؤيته في السنوات القادمة.

إن تقرير الأمين العام، رغم أنه يوفر لنا معلومات مهمة عن الإجراءات المتخذة حتى الآن، يسلم بوضوح بأن الكثير ما زال ينبغي إنجازه. والبلدان الأفريقية عقدت عزمها على أن تنتهج تدريجيا سياسة متماسكة في تنفيذ الشراكة الجديدة. ونحن، قبل كل شيء، نبذل جميعا جهدا خاصا لمواءمة نفقات الميزانية مع أولويات الشراكة الجديدة.

وتعترف أنغولا وتشيد بالجهود التي بذلها المستشار الخاص لأفريقيا، وكيل الأمين العام إبراهيم غمباري، ومكتبه. ويحدونا الأمل أن يحظى مكتب المستشار الخاص بما يكفي من الموارد – المالية والبشرية على حد سواء – للاضطلاع بولايته بسرعة وكفاءة. وإننا في الحقيقة لا نتوقع أقل من ذلك.

ونعتقد أن وكالات الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في تنسيق وحشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة. ونشكر الوكالات العاملة فعلا مع الشراكة الجديدة على مساعدتها ودعمها للأنشطة التي تعطي أولوية عليا لتنفيذ تلك المبادرة الهامة. ونود بصفة خاصة أن نشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة دعمه لمؤسسات الشراكة الجديدة ولأمانتها، لا سيما أثناء وضع برنامج عملها ومرحلة بدء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

وتثني أنغولا على العمل الممتاز الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقوية آلية استعراض الأقران، التي تمثل خطوة هامة صوب استحداث إطار عمل مؤسسي للمساءلة المتبادلة ولوضع سياسات متماسكة في أفريقيا.

وأنغولا فخورة بانضمامها مؤخرا إلى آلية استعراض الأقران الأفريقية ونود أن نغتنم هذه الفرصة لمناشدة البلدان الأفريقية، كافة أن تحذو حذونا.

إن التقرير، في استنتاجاته وتوصياته، يسلم بوضوح بأن البلدان الأفريقية لم تحرز إلا تقدما ضئيلا في التغلب على المصاعب الهائلة التي تواجهها في تنفيذ الشراكة الجديدة. وإن وجود شراكة معززة مع المجتمع الدولي مطلوب لبلوغ الحد الأدنى من الأهداف ولإعطاء الشراكة الجديدة قوة دفع كبيرة. وعلى المرء ألا ينسى أن أهداف الشراكة الجديدة ومراميها هي نفس الأهداف والمرامي المحددة في إعلان الألفية. وأن خصوصياتها تكمن في واقع الحال الأفريقي. وكما يذكر التقرير، ينبغي لشركاء أفريقيا الإنمائيين أن يبرهنوا على دعمهم للقارة بإجراءات عملية. ويسرنا أننا استمعنا إلى ممثل الاتحاد الأوروبي أمس يقول إن الاتحاد يسير بثبات على طريق زيادة مساعدته الإنمائية الرسمية إلى ٠,٣٩ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي لأعضائه في عام ٢٠٠٦، كجزء من جهود طويلة الأمد لرفع مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي. ونهيب بالبلدان المتقدمة النمو الأخرى اتخاذ إجراءات مماثلة.

لقد اعتمدت أنغولا ورقة استراتيجية لتخفيض مستوى الفقر تستهدف تحسين إطار عمل الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية والاجتماعية لتحقيق النمو وتخفيض الفقر. وتعمل وزارة التخطيط على تنسيق المسائل المتعلقة بتنفيذ الشراكة الجديدة على المستوى الوطني، وهي لا تدخر أي جهد للوفاء بمسؤولياتها في كل ما يتصل بتنفيذ أهداف الشراكة الجديدة. وتقف أنغولا على أهبة الاستعداد لمواصلة مشاركتها في البرامج الإقليمية ودون الإقليمية التي ستحسن قدرة البلدان الأفريقية على أن تواجه على نحو أفضل التحديات الكامنة في مبادرتنا، وهذا شرط مسبق لرعاية السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي في القارة.

ونؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وسنعمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء لتحقيق النجاح الكامل للشراكة الجديدة وجلب السلام إلى أفريقيا.

وذكر الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/59/285 عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، أن الصراعات المسلحة ما زالت السبب الرئيسي للوفيات في قارتنا. وإننا نشيد بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية، خاصة في التصدي لآفة الصراعات وفي تعزيز مفاوضات السلام وإبرام اتفاقات السلام. وإنشاء مجلس الأمن والسلام الأفريقي ولجنة الحكماء ونظام الإنذار المبكر أمور تبدو أنها الحل المناسب في الوقت المناسب.

إن التوصيات الواردة في التقرير تبيّن بوضوح الوضع الحالي للمشاكل والقيود التي لا تزال تواجهها معظم البلدان اليوم. وبعد مرور ست سنوات على إصدار التقييم الأول للأمين العام عن أسباب الصراعات في أفريقيا (A/52/871)، يسرنا أن نلاحظ الانخفاض الكبير في حالات الصراعات. ومع ذلك، فإن الصراعات الحالية ما زالت تستحق اهتمامنا الشديد والخاص.

ويوصي التقرير بإيلاء اهتمام خاص لمصادر الصراعات المحتملة الأخرى. ونوافق على أنه من الضروري التصدي للتحديات التي تواجه الشباب من أجل منع نشوب صراعات جديدة أو انتكاسات في بلدان انتهت فيها الحرب. وفي أنغولا، بدأت الحكومة برنامجا خاصا لمعالجة تلك المشاكل. وفي الشهر الماضي، عقد البلد مؤتمرا وطنيا مكرّسا لبحث هذه المشاكل الصعبة.

وأخيرا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر شركاءنا في التنمية على الدعم المقدم في الكفاح من أجل دحر الملاريا في أفريقيا. ونأمل أن يتمخض الكفاح من أجل التوصل إلى علاج للملاريا والأمراض الوبائية الأخرى عن نتائج أفضل في السنوات القادمة. ونأمل أن يكون بإمكاننا كسب هذه المعركة، نظرا لما تبذله البلدان الأفريقية من جهود وما تتحلى به من التزام وإرادة سياسية وما يقدمه المجتمع الدولي من دعم.

السيد تورو خيمينيز (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهوريا فنزويلا البوليفارية كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. إلا أننا نرغب في التقدم ببعض التعليقات الخاصة بموقف حكومة بلدنا بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال.

يؤكد تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/59/285) – ونحن نرحب بهذا بروح من التضامن – على التدابير السياسية التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية والمبادرات التي اعتمدتها في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

وإذ ندرك الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي دعما للسلم والأمن في المنطقة، يؤكد بلدنا من جديد على أهمية تعددية الأطراف بوصفها الوسيلة الوحيدة للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها شعوبنا في كفاحها لتحقيق تقرير المصير السياسي، وللتغلب على الجوع والفقر. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات من خلال الاستخدام الضار، لبعض الدول القوية والمنظمات الدولية، من بعيد، لمجموعة كبيرة من التدابير والوسائل الانفرادية المتعددة الأشكال التي تعكس مصالح اقتصادية وسياسية خاصة. وتتجاهل هذه المصالح حقيقة أن ملايين البشر الذين يعيشون في فقر مدقع مهمشون ويخضعون لنموذج اقتصادي عالمي يثبت دائما أنه غير صالح للبشر.

وكما يتجلى من تقرير الأمين العام فإن السلام في أفريقيا يتعرض للخطر نتيجة تورط العملاء من الدول ومن غير الدول والوسطاء وفرادى الشركات في خدمة المتجرين بالأسلحة من بلدان الشمال. ويؤيد بلدي مناشدة الأمين العام بشأن الحاجة الملحّة إلى اعتماد تدابير لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته والقضاء عليه.

وقد وضع الاتحاد الأفريقي مثالا يحتذي به المجتمع الدولي من خلال قراره بالتصدي للصراعات في المنطقة. وإننا نلاحظ مع الاهتمام والتأييد الحلول الأفريقية المحلية لهذه الصراعات. وبلدي عاقد العزم على التعبير عن تأييده لمكافحة الجوع والفقر، ولتهيئة الظروف الضرورية، على وجه السرعة، للتنمية المستدامة للشعوب.

إن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تقدم مساعدتها وتعاونها من أجل تعزيز ومواصلة كل برامج المساعدة وأنشطة التعاون التي تهدف إلى تيسير المشاركة النشطة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأفريقية. وذلك أمر حيوي من أجل توطيد السلام والأمن في القارة.

ولقد اقترحت جمهورية فنزويلا البوليفارية، في مؤتمر قمة مونتيري، إنشاء صندوق إنساني دولي. وخلال العام الحالي خطونا خطوة هامة في ذلك الاتجاه، وقدمنا مساهمة أولية قيمتها ٣٠ مليون دولار من أجل التعاون مع البلدان الفقيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا، بغية دعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان سعيا لإيجاد السبل والوسائل اللازمة للتصدي للفقر ولتعزيز التنمية الاجتماعية والإنسانية. والمقصود من هذا، على وجه التحديد، أن نعالج أوجه القصور في التمويل التي تواجه البلدان الفقيرة بما يسمح

لشعوبها من تلقي المساعدات في حالات الكوارث الطبيعية، والأوبئة، وحالات ما بعد الصراعات وانتشار المجاعة – وهي تعرض أشد القطاعات فقرا للخطر.

السيد تشيدياوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على الطريقة القديرة التي تديرون بها عملنا خلال هذه الدورة. ويود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويسر زمبابوي أن تشارك في هذا التقييم عن التقدم المحرز في السنة الماضية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وفي بحث أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. إن كلا البندين الفرعيين موضوعان لتقريرين ممتازين قدمهما الأمين العام إلى الجمعية العامة في الوثيقتين A/59/206 وA/59/285، على التوالي. والبحث المشترك في هذين البندين الفرعيين يؤكد الصلة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية، والحاجة الملحّة إلى بدء نهج مزدوج إزاء التحدي الذي ينبغي أن تواجهه أفريقيا.

إن الوثيقة التأسيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تلقي الضوء على أن هذه الشراكة هي جدول الأعمال الجديد لتجديد القارة الأفريقية، على أساس ملكية أفريقيا وقيادتها لتلك الشراكة. والشراكة الجديدة برنامج شامل للتجديد الاجتماعي والاقتصادي يرتكز على ثلاثة أعمدة للتنمية المستدامة تتصف بالتكافل ويعزز بعضها بعضا، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. والأهداف الأساسية للشراكة الجديدة تتمثل في الإسراع بالقضاء على الفقر ووضع البلدان الأفريقية، منفردة ومجتمعة، على الطريق نمو اقتصادي مرتفع وتنمية مستدامة. والأهداف التي تسعى البلدان الأفريقية إلى تحقيقها من خلال الشراكة الجديدة هي نفسها الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا. وعملية الشراكة الجديدة تعمّق ملكية البلدان الأفريقية لجدول أعمالها الإنمائي وتوفر أيضا إطارا للعمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وبالرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في مجالات عديدة في تنفيذ الشراكة الجديدة السنة الماضية، توافق زمبابوي على ما ورد في تقرير الأمين العام من أن الدعم الدولي ينبغي أن يشتمل على مزيد من المساعدة، والتخفيف من عبء الديون، والاستثمار الأجنبي، والفرص التجارية. وينبغي أن ينطوي الدعم الدولي أيضا على مزيد من الاتساق في السياسات الخارجية حتى لا تتضرر جوانب التقدم المحرزة على جبهة من الجبهات بالتباطؤ في إحراز جوانب تقدم على جبهة أخرى.

ومن الحيوي بالنسبة لشركائنا في التنمية كفالة أن تتكامل سياساتهم العونية والتجارية. وترحب زمبابوي بالعديد من الالتزامات والمبادرات التي يتخذها شركاؤها في التنمية، ولا سيما مجموعة الثمانية والترتيبات الثنائية الأخرى. ومع ذلك، فإن العمل الدولي مشتت أكثر مما ينبغي. فهناك حاجة إلى تماسك أفضل في الأعمال التي تقوم بها هذه الأطراف الرئيسية العديدة، فضلا عن الحاجة الملحّة إلى رأب الصدع بين التعهدات السياسية وتمويل التنمية. وترحب زمبابوي أيضا بأن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا يعلق أهمية كبرى على دور الشراكة الجديدة بوصفها إطارا مرجعيا لتنمية أفريقيا.

وبالرغم من أن أفريقيا قد شهدت زيادة في المساعدات الإنمائية الرسمية إلا أن هذه المساعدات لا تزال قليلة جدا إذا ما قارناها بمستويات التسعينات. وينبغي ألا تعتمد أفريقيا على المساعدات الإنمائية الرسمية وحدها؛ وتعتقد زمبابوي أن تحسين فرص وصول السلع الزراعية

وغير الزراعية الأفريقية إلى الأسواق هو العنصر الرئيسي لقدرتها على تمويل التنمية. هذه مسألة ذات أولوية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تلغي الدعم الذي تقدمه للمنتجات الزراعية وأن تزيل الحواجز التجارية الأخرى بالنسبة للصادرات الأفريقية، ولا سيما إزالة الحواجز غير الجمركية بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية للبلدان الأفريقية.

إن تقرير الأمين العام يخلص إلى أن تحسين التماسك يبشر بأن يكون حلقة هامة في دورة المساعدة الفعالة والمتزايدة والسياسات التجارية المحسّنة وتخفيف عبء الديون، تلك الأمور التي تقوم بها البلدان المتقدمة النمو لصالح أفريقيا. ويحيط التقرير علما أيضا بالحكومات الأفريقية التي تسعى إلى التوفيق تدريجيا بين الإنفاق وفقا لميزانياتها وممارسات الشراكة الجديدة. ومع ذلك، فإن هذه عملية بطيئة جدا، حيث تواجه معظم البلدان الأفريقية قيودا مالية شديدة وتلتزم باتفاقات متعلقة بالميزانية تتفاوض بشأنها مع المؤسسات المالية الخارجية.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تحمل معها الأمل في ولادة القارة الأفريقية من جديد. وما تحتاج إليه أفريقيا اليوم ليس تشخيصا لأسباب التخلف الإنمائي ولا مشورة ووصفات للعلاج، وإنما مساعدة قوية من المجتمع الدولي لضمان نجاح الشراكة الجديدة، ولا سيما من خلال تقديم مساعدات إنمائية رسمية معززة بدون شروط، والوفاء بالتبرعات التي تم الإعلان عنها للصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتوفير المساعدات بغير قيود.

وتقدر زمبابوي تقدر كثيرا المساعدة التي تقدمها إلى أفريقيا الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في مجال السلام والأمن، والتخفيف من حدة الفقر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحكم الرشيد، وتنمية البنية الأساسية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله دعما للشراكة الجديدة بغية تعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة الشراكة الجديدة ولجنة الاتحاد الأفريقي. ويمكن بكل تأكيد، عن طريق تقديم الدعم الدولي من خلال المساعدات الإنمائية الرسمية المعززة، وزيادة الاستثمارات، والتوصل إلى حل دائم لعبء الديون الخارجية، والوصول بدون عائق إلى الأسواق، تحقيق هدف إدماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي وهدفي السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وأخيرا، ترحب زمبابوي بالعمل الذي يقوم به مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، الذي أنشئ مؤخرا والذي يرأسه حاليا السيد إبراهيم غامباري، وتشمل ولاية هذا المكتب تنسيق الدعوة العالمية دعما للشراكة الجديدة، وتنسيق كل التقارير التي تقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الشراكة الجديدة، ومتابعة توصيات المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة المتعلقة بأفريقيا. ويحدونا الأمل أن يتاح للمكتب الدعم المالي والبشري اللازم لتمكينه من أداء ولايته على نحو أكثر فعالية.

أود الآن أن أنتقل إلى البند ٣٨ (ب) من جدول الأعمال ”أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا“. ومرة أخرى أؤكد على الصلة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية والتي تم التعبير عنها ببلاغة في تقرير الأمين العام. إن أسباب الصراعات عديدة؛ ومع ذلك، ما زال الفقر والتهميش هما القضيتان الرئيسيتان.

إن تعقيد الصراعات في أفريقيا يتطلب إشراك عدد من الأطراف الفاعلة في حسم هذه الصراعات، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتشيد زمبابوي بالعمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. ودور الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية

الدولية المعنية بالتنمية يستحق تقديرنا ويحتاج إلى دعم متضافر لتعزيز القدرة على منع الصراعات وإدارتها.

ولا يمكن لأي تقييم للحالة في أفريقيا أن يتجاهل الصراعات العديدة التي ترهن مستقبل النمو والتنمية للقارة. فبناء السلام الدائم تعهد طويل الأجل، ولا بد ألا ندخّر جهدا في سبيل نجاحه. ونحن نعيش عهدا لا بد فيه للبشرية أن تجد سبيلا لإنقاذ نفسها من هذه المشاكل الملحّة، من قبيل عار الفقر والاستبعاد، ومآسي الصراعات والكوارث الإنسانية، والآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية ذات الصلة، والتهديدات للبيئة، وأثر الفجوة الرقمية، ومخاطر الإرهاب. والقائمة طويلة. إن تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا سيستمر يراوغنا ما دامت الصراعات مستمرة في تخريب قارتنا.

لقد أنشأ القادة الأفارقة مجلس الأمن والسلام بوصفه آلية لمنع الصراعات في أفريقيا وإدارتها وحلها. ويدعو وفدي إلى إنشاء شراكة استراتيجية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي من أجل استكمال الجهود بينهما.

إن الصراع والتنمية يتعارضان. ويجب على البلدان الأفريقية أن تعمل معا وتستعمل الآلية المتوفرة ضمن الشراكة الجديدة لمنع الصراعات المسلحة وحلها وتحقيق الاستقرار السياسي في أفريقيا. ولا تزال الصراعات تشكل عقبة خطيرة أمام التنمية لأنها تبدد الموارد الحيوية، وغالبا ما تؤدي الآثار الطويلة المدى المترتبة عليها، مثل اللاجئين والمشردين داخليا والألغام الأرضية وانتشار الأسلحة الصغيرة، إلى تفاقم هذه الصراعات. كذلك فإن انتشار الأسلحة غير المشروعة لا يزال مصدرا لاستمرار عدم الاستقرار في أفريقيا كما تم توضيحه في تقرير الأمين العام.

في الختام، يوافق وفدنا على ما ورد في تقرير الأمين العام من أنه بالرغم من ضرورة أن تكون هناك ملكية أفريقية لعملية التنمية الأفريقية، إلا أن الشراكة الدولية لها أيضا دور هام تؤديه في تقديم مساعدة متكاملة وشاملة للبلدان الأفريقية. إن التنمية الأفريقية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الجهود المتضافرة لأفريقيا وشركائها في التنمية.

السيد شاحام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): ترحب إسرائيل بالتقرير الموحد الثاني عن التقدم المحرز في التنفيذ وعن الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويحدد التقرير بشكل شامل التقدم الذي تم إحرازه في هذه المسألة العالمية الهامة. وتقدر إسرائيل كل العمل الذي تم القيام به في التقرير الذي يقدم تفاصيل عن الأعمال التي قامت بها البلدان الأفريقية أنفسها وردود وإسهامات المجتمع الدولي والإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة. إنه يقدم تحليلا مفيدا جدا عن النجاحات وعن التحديات التي ينطوي عليها هذا المسعى المشترك على حد سواء، وهو بالتالي يشكل سجلا للانجازات، وكذلك برنامج عمل من أجل أعمال أخرى.

وترحب إسرائيل بالتزام الأمم المتحدة بتعزيز التعاون والتنسيق بين مكوناتها لتوفير الدعم الضروري بغية تنفيذ فعال للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتؤيد التوصيات كما جاءت في التقرير.

ومرة أخرى، تود إسرائيل أن تجدد تأكيد دعمها القوي للأعمال التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي نفسه في مساعيه لتمكين القارة المضطربة من تجاوز ماضيها العصيب. فالمبادرات التي تقودها أفريقيا وتتملكها وتديرها تقدم أمثلة واضحة على كيفية أنه يمكن للبلدان والمناطق التي تعتمد على طاقتها أن تساعد في تسخير إمكانياتها من أجل تقدمها. والأولويات قصيرة المدى التي حددتها لجنة رؤساء الدول

والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أهداف وجيهة، وتأمل إسرائيل أن توفر تلك الأهداف معبرا إلى مشاريع مستقبلية. والتقدم الذي تم إحرازه في قطاعي المياه والصرف الصحي هام على وجه خاص، حيث أن هذا لا يمكن أن يؤدي إلا إلى حماية وضع ثروات القارة الهش، ويساعد كذلك على إطعام سكانها.

وتشيد إسرائيل بالتقدم الذي تم إحرازه في السير قدما بآلية استعراض الأقران الأفريقية، كما أنها مسرورة لكون برنامج العمل والنظام الداخلي لفريق الشخصيات البارزة الأفريقية لاستعراض الأقران تم اعتمادهما في شباط/فبراير في كيغالي، رواندا، ولإقامة أمانة منفصلة وصندوق استئماني من أجل الآلية. وبما أن عدد البلدان التي وقعت على الآلية ارتفع حاليا إلى ٢٣، فهذا يؤكد أن جهودنا تؤتي أكلها وأن البلدان الأفريقية لديها رغبة حقيقية في المساعدة على إنجاز ما تحمله الشراكة الجديدة في طياتها من إمكانيات، عن طريق تنفيذ وعودها – الحكم السليم، والديمقراطية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والإدارة الاقتصادية الرشيدة. وتشجع إسرائيل، بطبيعة الحال، بلدانا أخرى على الانضمام إلى الآلية.

كما تود إسرائيل، على وجه الخصوص، أن تسجل ارتياحها لكون العلوم والتكنولوجيا أحد المجالات التي تحظى بالأولوية في الشراكة الجديدة، وتأمل أن تبذل البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة جهودا أكبر للتقدم بالإمكانيات التي تتيحها. وتعتقد إسرائيل دوما أن البلدان يمكنها من خلال العلوم والتكنولوجيا أن ترتفع بنفسها إلى أطوار جديدة من الإنجازات ومن مستوى العيش. وليس ذلك ممكنا البتة إلا من خلال التعليم والتدريب. وفي هذا السياق، إسرائيل فخورة جدا ولديها آمال كبيرة في الإسهامات التي يقدمها مركزها للتعاون الدولي، المعرف كذلك بماشاف.

ولدى إسرئيل تقليد طويل من العلاقات العميقة مع أفريقيا. فمنذ أواخر الخمسينات، عندما كانت هي نفسها ما تزال دولة نامية، أقامت إسرائيل شراكات إنمائية مع الدول المستقلة حديثا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، متبادلة ومقدمة المعلومات والخبرة الفنية في الأمن الغذائي، وتمكين المرأة، والتعليم والصحة. ويواصل برنامجنا ماشاف هذا التقليد حيث أن توجهه الأساسي ضارب الجذور في تجربتنا الإنمائية نفسها. وفي سنة ٢٠٠٣، جاء متدربون من أزيد من ٣٠ دولة أفريقية إلى إسرائيل لاكتساب مهارات جديدة والعودة بها إلى بلدانهم. إضافة إلى ذلك، نظمت إسرائيل دورات دراسية في المواقع ذاتها في ١٤ بلدا أفريقيا مختلفا في ميادين من قبيل الزراعة، وتنمية المجتمعات المحلية، والطب، والصحة العمومية.

وخلال السنة الماضية، أصبحت وحدة الجراحة والطوارئ التي أقامها ماشاف في مستشفى كومفو أنوكيي في غانا جاهزة للعمل تماما، وتم تدريب موظفين محليين على صيانة وإدارة هذه المرافق. وتتضمن مشاريع أخرى لماشاف في أفريقيا هذه السنة مركزا لعلاج السرطان في موريتانيا، ومزرعة كيبوزة زراعية نموذجية في كينيا، ومركز أوغونغو النموذجي للري بالتقطير في ناميبيا، والمشروع الزراعي النموذجي في الوادي الأحفوري في السنغال، وقطعة أرض نموذجية للري بالتقطير على نطاق صغير في زمبابوي.

وتتطلع إسرائيل إلى القيام بإضافات أخرى إلى تلك اللائحة وإلى العمل مع البلدان الأفريقية وبلدان من أماكن أخرى لمساعدة أفريقيا على مساعدة نفسها.

إننا ملتزمون بالعمل بمعية المجتمع الدولي على مواصلة المساعدة في ضمان نجاح الشراكة الجديدة والتغلب على التحديات التي تواجهها. فإضافة إلى برامجنا للمساعدة والتدريب، تدعم إسرائيل بشكل فعال المبادرات الدولية مثل

برامج المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، ومبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل تخفيض الديون. ولقد ألغت إسرائيل سلفا ديون عدد من البلدان الأفريقية، ومن المتوقع تخفيف ديون بلدان أخرى في المستقبل القريب.

وباعتبار إسرائيل أمة بالكاد يصل عدد مواطنيها إلى ٦ ملايين نسمة وتحمل هي نفسها عبئا ماليا ثقيلا ناشئا عن الحاجة الدائمة إلى الدفاع عن وجودها بالذات، فإن مساهمة إسرائيل الفردية هي من بين الأهم في العالم. والسبب بسيط. نظرا لأننا دولة تحوي شعبا واجه تحديات تاريخية هائلة وتغلب عليها، تشعر إسرائيل أن التاريخ علمنا أن تحديات بناء الأمة ليست أبدا تحديات يستحيل التغلب عليها. فإذا كان بمقدورنا تقديم العون، بطريقتنا المتواضعة، إلى أمم أخرى تكافح من أجل تحقيق وجودها القومي، وإذا كان بمقدورنا، عن طريق تحويل بعض مواردنا القليلة، المساعدة على الوفاء بأهدافها الوطنية، فلا يمكن عندها إلا أن نقوى نحن كذلك بوصفنا أمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة ميغليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): إن وفد الكرسي الرسولي مسرور لمنحه فرصة الكلام بشأن هذا البند – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي. ومن واجب المجتمع الدولي، وخاصة البلدان القوية، تقويم الاختلالات الاقتصادية التي تضر بأفريقيا، ومساعدة القارة على حل صراعاتها الإقليمية والوطنية بطريقة تتجاوز مجرد مناقشة أسبابها. فالصراعات في أفريقيا معروفة جيدا. لكن أسبابها معقدة ودوافع الفاعلين الرئيسيين يمكن أن تعزى ليس إلى الدول والفصائل الأفريقية فحسب، وإنما كذلك إلى مناطق ومصالح بعيدة عن أفريقيا.

ويدرك وفد الكرسي الرسولي أن أفريقيا تبذل، في ما يتعلق ببناء السلام والأمن المشترك، ومنع الصراعات، وحفظ السلام وصنع السلام، جهدا أكبر فأكبر، بالرغم من المحن العديدة التي تواجهها ونقص الوسائل لتجاوزها. ويقدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ التوصيات المتضمنة في تقريره (A/59/285) المعني بأسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا لمحة عامة جيدة عن نتائج التعاون السياسي والعسكري الفعلي والجاري بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والوكالات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والعديد من المنظمات الأخرى.

وإن إدارة الصراعات في غرب أفريقيا لجديرة بأن تذكر على نحو خاص كذلك. والمنحى الحالي نحو المواءمة على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لا يشكل مجرد مقياس للنجاح الذي حققه أعضاء الاتحاد الأفريقي؛ وثمة دروس قيّمة لحل الأزمات في أجزاء أخرى من العالم وكذلك لإصلاح الأمم المتحدة نفسها.

وعلى الصعيد الوطني، علينا أن نعترف بوجود أمثلة جيدة عديدة للحكم السليم وسيادة القانون ومكافحة الفساد، وذلك بفضل الزخم الذي أعطته الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي آلية الرصد الذاتي الأفريقية التي أنشأها الاتحاد الأفريقي للنهوض بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي انضم إليها عدد من البلدان الأفريقية. ومن شأن إدارة شؤون أفريقيا على أيدي الأفارقة أنفسهم أن تمكن من إحراز تقدم مهم في توفير الاحتياجات الأساسية كالمياه النقية، والغذاء، والإسكان، وتوفر الرعاية الصحية، والحد من تفشي الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية،

ناهيك عن توفير بيئة آمنة للعيش والعمل وتأسيس الأسر. وبموازاة التعاون الإقليمي لتحقيق السلام، يشكل الدور المفيد الذي تضطلع به عملية استعراض الأقران في تعزيز السياسات والممارسات الوطنية السليمة مثالا وسابقة تحذو حذوها مناطق العالم الأخرى.

إن اعتماد ”رزمة تموز/يوليه“ من طرف منظمة التجارة العالمية، التي أعادت فتح باب مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية أمر ينبغي الترحيب به، خاصة لأنه راعى بعض المصاعب التي أعربت عنها الأمم الأفريقية. ولا شك في أن تحقيق السياسات الاقتصادية المناسبة لأفريقيا، من أجل تحقيق رفاه الأسر الحضرية والقروية على حد سواء، وصون القيم الأفريقية، واجب دولي ملح. وبالتالي، من المؤسف أن يكون آخر اجتماع لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلا عن اجتماع وزراء مالية مجموعة البلدان الثمانية، الذي سبق اجتماع المجلسين، قد فشل في الاتفاق على إلغاء مجموع ديون ٢٧ بلدا من أشد البلدان فقرا. ويمكن القول، على الأقل، إنه تم التوصل إلى توافق الآراء لأول مرة في التاريخ على ضرورة إزالة هذا الدين.

وعلى صعيد آخر، إن إدارة الموارد الطبيعية لأمر جدير بالاهتمام من جانب الأفارقة والمجتمع الدولي على حد سواء. فبعد ما تنتهي الصراعات، تتوقف استدامة السلام إلى حد كبير على قدرة كل حكومة على التحكم في مواردها الطبيعية وإدارة ثروات الأمة بصورة شفافة تفيد الشعب بأكمله. علاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من دعمه للآليات التي تحول دون وصول المنتجات التي تغذي الحروب إلى الأسواق الدولية. وفي هذا الصدد، تشكل عملية كيمبرلي، المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالماس، إنجازا وسابقة هامين ينبغي أن يشملا غيرهما من المنتجات الاستراتيجية والعالية القيمة.

وما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله بغية إعادة بناء الثقة بين الشعوب والمجموعات العرقية في كل بلد، حتى يمهد إطار تضامني جديد الطريق أمام تحقيق التنمية. ويبين الدور النشيط الذي اضطلعت به أفريقيا مؤخرا في تسوية الصراعات أن الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية بدأت تبرز إلى الوجود. ويمكن لتراث الصداقة والتضامن الأسري الغني في أفريقيا، إذا ما تأتى له أن يزدهر، أن يؤدي كذلك دورا في تسوية الصراعات وبناء السلام. كما أن النهوض بالمزيد من التعاون بين مختلف الأديان في أفريقيا قد يشكل عاملا حاسما في بناء السلام وحفظه.

ويأمل وفد بلادي بصدق أن يتحول التعاون من أجل إحلال السلام الذي تم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، فضلا عن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إلى حلف حقيقي يقوم على روح المسؤولية المشتركة. وينبغي أن ينظر إلى المصاعب التي تواجهها أفريقيا حاليا، والتي لا تختلف عن المصاعب التي واجهتها مناطق أخرى من العالم، على أنها فرصة لإنشاء نموذج جديد للتضامن العالمي.

وينبغي للأمم المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لتبين أنها بالفعل أسرة من الأمم على استعداد لمساعدة من هم في حاجة إلى المساعدة.

الرئيس (تكلم الفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

السيد بهاكوات سينغ (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) (تكلم بالانكليزية): إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي برنامجا له، تسعى إلى إخراج أفريقيا من الفقر وتوجيهها نحو النمو

الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويستند هذا البرنامج إلى عزم الأفارقة على مواجهة التخلف الإنمائي والتهميش في عالم يزداد عولمة. وإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تشجع أيضا على بناء شراكات تمنح أفريقيا فرصة للمشاركة في الاقتصاد العالمي.

ولتحقيق هذه الرؤيا، وضعت الشراكة الجديدة وطورت خطط عمل عديدة، خاصة في مجالات الزراعة، والهياكل الأساسية، والبيئة. وإن خطة العمل البيئية لمبادرة الشراكة الجديدة في المجال البيئي، خطة شاملة تسعى إلى التصدي للتحديات البيئية التي تواجه القارة حاليا وهي تكافح الفقر. وقد تم وضع خطة العمل بتوجيه من المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة مع أمانة الشراكة الجديدة. وتضمنت هذه العملية إجراء مشاورات مع مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة.

وإن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية حريص على تأييد الشراكة الجديدة ولا سيما من خلال خطة العمل البيئية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. والاتحاد الدولي يثني على الأمم المتحدة نظرا لدعمها للشراكة الجديدة من خلال قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢/٥٧ و٧/٥٧. ويحث الاتحاد الدولي على مواصلة تقديم الدعم والتشجيع، خاصة لأمانة الشراكة الجديدة التي تسهل الشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أرجاء أفريقيا كافة، رغم كونها تعاني حاليا من الكثير من الضغوط. ويأخذ الاتحاد الدولي علما بالعمل الذي قامت به أمانة الشراكة الجديدة لشؤون البيئة، التي أنشأتها حكومة السنغال، ويحيي جهودها الرامية إلى دعم خطة عملها البيئية.

إن خطة العمل البيئية هي وسيلة عملية من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وهي تسعى، شأنها شأن برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الأخرى، إلى إشراك اللجان الاقتصادية دون الإقليمية في تنفيذ الخطة وفي تنسيقها. وتعتبر اللجان الاقتصادية الإقليمية وسائل فعالة لتطوير وإدماج طموحات القارة الأفريقية. وتم توجيه نداءات لتعزيز دورها في مجال التنسيق والتنفيذ. ولهذه الغاية، سيعمل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، بدعم من مرفق البيئة العالمية، مع اللجان الاقتصادية الإقليمية لوضع خطط العمل البيئية دون الإقليمية.

ويؤيد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية مفهوم خطط العمل البيئية دون الإقليمية بوصفها آلية حساسة ترمي إلى النهوض بالتنمية المستدامة من خلال نشر الوعي والعمل البيئي. ويحدونا الأمل أن تواصل منظومة الأمم المتحدة دعمها لهذه العملية وتعمل على زيادة الوعي بقيمته من خلال وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خاصة من خلال مكتبها الإقليمي لأفريقيا وسلسلة المنشورات التي ترد في تقرير التوقعات البيئية عن أفريقيا. وإننا نشجع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبرامجها المتخصصة على أن تزيد وتوسع دعمها لخطط العمل البيئية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

كما يود الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أن يرى قدرا أكبر من المشاركة من جانب الأطراف المعنية الأفريقية، أي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بصفة عامة، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المحلي، في تنفيذ الشراكة الجديدة. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الدولي أن يغتنم هذه الفرصة ليهنئ الأستاذة وانغاري ماتاي على نيلها جائزة نوبل، لما أثبتته من قدرة النساء ومنظمات المجتمع المحلي، كحركة الحزام الأخضر، على العمل لصالح البيئة والناس والسلام بشكل أشمل. وتكلمت الحائزة على جائزة نوبل بفصاحة عن عملها في اجتماع لأكاديمية القانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية عقدته في أوائل هذا الشهر في

نيروبي. ونتطلع إلى الترحيب بها في المؤتمر العالمي الثالث لحفظ الطبيعة الذي سيعقد في بانكوك الشهر المقبل.

وأخيرا، يود الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أيضا أن يشجع وكالات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف على مواصلة زيادة دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونتطلع إلى العمل مع عملية الاستعراض الخمسية للأهداف الإنمائية للألفية، ومتابعة تمويل المبادرة الإنمائية، وعملية مجموعة السبعة بوصفها فرصا لإظهار هذا الدعم المتزايد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد غوسبودنوف (المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): أشكركم على إعطائي الكلمة وعلى السماح للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتناول هذا البند. وكما نشاهد على شاشات التلفاز كل يوم، فإن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لم تكن أبدا خارج أفريقيا، لأن هناك الكثير من العمل الإنساني الذي يتعين إنجازه هناك، بما في ذلك في تشاد، كما ذكر زميلي ممثل النيجر قبل بضع دقائق.

وفيما يتعلق بموضوع اليوم، فإن الشراكات من أجل التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا تحظى بأولوية عالية جدا بالنسبة لنا. وعلاوة على ذلك، نود أن نكثف عملنا التعاوني مع أسرة الأمم المتحدة في الفترة المقبلة. كما نود أن نكثف تعاوننا مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعملياتها، ومع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى. ونرى أن العمل الذي أنجز في أفريقيا في الأعوام الأخيرة، وخاصة من خلال نمو الشراكة الجديدة وإنشاء الاتحاد الأفريقي، يظهر حيوية أفريقية ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يرحب بها وأن يدعمها.

ونقول هذا لأن العمل مع شبكتنا في جميع أنحاء أفريقيا زودنا بالمعرفة والموهبة لدعم ما تقوم به الحكومات. واسترعي أعضاؤنا الوطنيون انتباه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ إلى برامجهم وأولوياتهم بعد مؤتمرهم الخامس لعموم أفريقيا الذي عقد في واغادوغو. وغرضي اليوم أن أبلغكم بالعمل الذي أنجز لتكريس تلك الأولويات في المؤتمر السادس لعموم أفريقيا، الذي عقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام في الجزائر العاصمة.

ويحدونا الأمل في أن يقابل الاهتمام والاستعداد الصادقين للمضي قدما، كما دلل عليهما تقرير الأمين العام A/59/206، باستعداد للعمل مع المجتمعات الأفريقية وقيادة المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ البرامج التي تلبي أولويات أفريقية فعلية. ونؤمن أن هذا العمل سيؤدي إلى تحسين آفاق تحقيق أفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية بشكل كبير.

وقد التزمت الجمعيات الوطنية الأفريقية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في اجتماعها في واغادوغو عام ٢٠٠٠، بأربعة أهداف رئيسية. وهي بإيجاز: إحداث تغيير كبير فيما يتعلق بصحة الأشخاص المستضعفين باعتماد مبادرة الصحة؛ وتكثيف الاستجابة للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وجعل الأمن الغذائي أولوية استراتيجية للعقد؛ وتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على العمل كأجهزة مساعدة لحكوماتها في المجال الإنساني.

وبعد أربعة أعوام من هذا التاريخ، اعتمد أعضاؤنا الأفارقة، في اجتماعهم الذي عقد في الجزائر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، خطة عمل لتنفيذ الالتزامات في واغادوغو، وإقامة

شراكات فعالة مع الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى.

وخطة عمل الجزائر تجمع بين التزامات واغادوغو والأهداف التي حددها إعلان الأمم المتحدة للألفية والأهداف الإنمائية للألفية.

وستعمم الخطة ذاتها قريبا على جميع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية، وستعرض على منظومة الأمم المتحدة. كما إننا نخطط لعقد جلسة إحاطة إعلامية خاصة مع جميع البعثات الأفريقية الدائمة والمنظمات المهتمة الأخرى للتأكد من أنها على علم بالأصول التي يمكن لحركتنا أن تقدمها إلى هذه المجموعة الهامة من المهام الاستراتيجية. وفي غضون ذلك، سأتناول بشيء من التوضيح النقاط الأكثر أهمية للأمم المتحدة، لإثراء هذه المناقشة.

في الجزائر، أعربت الجمعيات الأفريقية الأعضاء عن قلقها البالغ إزاء تزايد عدد الكوارث الطبيعية والصراعات في قارتها والأزمات الكبيرة التي تواجهها القارة لانعدام الأمن الغذائي، وتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتهديدات الصحية المتزايدة الأخرى. وأكدت تلك الجمعيات من جديد التزامها بتعزيز قدراتها، وخاصة قاعدتها الطوعية. وأعربت عن تقديرها للشراكات المتاحة مع الحكومات والاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والشركات. كما أعربت عن قلقها بشأن السكان المتضررين جراء الأزمة الإنسانية في دارفور، وعن تضامنها مع جهود جمعية الهلال الأحمر السودانية وتقديرها لتلك الجهود.

وشكلت فرص الشراكة والأهداف المشتركة التي صاغها اقتران الأهداف الإنمائية للألفية باستراتيجيتنا الخاصة موضوعا رئيسيا في مؤتمر الجزائر. وقد سررنا كثيرا بالطاقة والتفاني اللذين أبداهما ممثلو منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في هذا المؤتمر والاتحاد الأفريقي. وعلى سبيل المثال، فقد لمسنا حرص برنامج الأغذية العالمي على دعم أفريقيا في الالتزامات التي أوكلت لحركتنا عندما خاطب السيد جيمس موريس المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف. ونحن الآن نشارك في مناقشة مفصلة مع برنامج الأغذية العالمي بغية تحسين الصلات بين جمعياتنا الوطنية والبرنامج.

ونحن نجري مناقشات مماثلة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، كما ستبدأ المناقشات مع منظمة الصحة العالمية. ونعتزم متابعة فرص الشراكة، التي تربط الحكومات والوكالات والآخرين المكرسين لتحقيق التقدم في هذه المنطقة، بالجمعيات الأفريقية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وهياكلها المجتمعية لتقديم الخدمات. وثمة نتائج ملموسة نجمت من تلك الشراكات، منها أن شبكتنا لقحت حتى الآن أكثر من ١٤٠ مليون طفل في ٢٩ بلدا ضد الحصبة، وتفيد تقارير منظمة الصحة العالمية بأن الإصابة بالحصبة في أفريقيا انخفضت بنسبة ٤٧ في المائة منذ انطلاق مبادرتنا للتلقيح قبل أربعة أعوام.

إننا نعتزم أن نهيئ هذه الفرص لإحراز نتائج من خلال إقامة تعاون وثيق جدا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويرى شركاؤنا كيف ينشئ مركزنا الفريد بوصفنا منظمة دولية، بالاقتران مع المركز الحكومي المساعد للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إطارا للتقدم والفائدة لأكثر الفئات ضعفا. ونؤمن أن هذا الأمر حيوي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن تحقيق هذه الأهداف سيتوقف على مدى مشاركة المجتمعات والأشخاص الضعفاء أنفسهم في تصميم البرامج وتنفيذها. وهذا أمر أساسي--كما اعترف بذلك الأمين العام شخصيا.

ومن الملائم على نحو خاص أن نسترعي انتباه الجمعية العامة الآن إلى النتائج التي أحرزها مؤتمر عموم أفريقيا لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتظهر الوثائق، التي ستعمم في المستقبل القريب، القوة التي اكتسبناها في إطار الأمم المتحدة ومنظومتها للوكالات المتخصصة. وهي قوة يسرها بقدر كبير مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدر في مثل هذا اليوم قبل عشرة أعوام تحديدا بمنح الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر مركز المراقب. وأوجد ذلك المقرر، الذي اتخذ في الجلسة العامة الثامنة والثلاثين المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وورد في القرار ٢/٤٩، فرصا لإقامة العديد من الشراكات التي أحدثت تغييرا حقيقيا في حياة أشد الأشخاص ضعفا. فنحن معا نستطيع إنقاذ الأرواح ونخاطبكم اليوم في هذا السياق. واسمحوا لي، سيدي، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة أن أشكر الجمعية العامة مرة أخرى على مقررها، وأن أعرب عن أملنا بأن نشهد خلال السنوات العشر القادمة تعاونا أفضل وأكثر فائدة مع الحكومات والأمم المتحدة. ونحن على استعداد لأداء دورنا عالميا ومحليا. وسنواصل بلورة الأولويات الأفريقية كما تم تحديدها في واغادوغو، وتواصل السير بها قدما في الجزائر.

ونحن نثق بأن خطة عمل الجزائر التي أعدها الاتحاد سينظر إليها باعتبارها إضافة قيمة لعملنا المشترك وأداة أساسية لكل أولئك الذين يرغبون بصدق في رؤية أفريقيا تتجاوز الفقر واليأس، وتبني الازدهار في إطار من الكرامة الإنسانية الحقة.

في الختام، سيدي، أود العودة أسبوعا إلى الوراء، عندما قررت لجنة نوبل منح جائزة نوبل للسلام هذا العام لمدافعة كينية شجاعة عن البيئة، فهي تزرع الأشجار. وإذا حذونا حذوها، ومن خلال شراكتنا، قمنا بزراعة شجرة، وبناء مدرسة، وإنقاذ حياة، ومساعدة طفل في أفريقيا، فسيكون لمناقشتنا اليوم مغزى كبيراً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨/٣٣، المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، والمقرر ٤٥٣/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية.

السيد بوعبيد (المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية) (تكلم بالفرنسية): إنها المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة خلال هذه الدورة. وبالتالي اسمحوا لي أن أعبر باسم المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية وأمينها العام الرئيس عبده ضيوف، عن تهنئتي القلبية لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لترؤس هذه الدورة الهامة للجمعية العامة.

ويسعد المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية أن تخاطب الجمعية العامة مرة أخرى هذه السنة وأن تشارك في مناقشة بند جدول الأعمال المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي.

أولا، نود أن نعيد التأكيد على تضامننا مع الدول الأفريقية التسع والعشرين الأعضاء في منظمتنا ومع أفريقيا عموماً. والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية كانت، وستبقى، مجالاً للتعاون والتضامن تحظى فيه أفريقيا باهتمام خاص.

إن التنمية في أفريقيا تتطلب، في جملة أمور، نجاح الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا (نيباد). ونحن نعي ذلك تماماً ونعمل بتعاون وثيق مع الأخوة الأفارقة ومع الشركاء الدوليين الآخرين.

والأمين العام للمنظمة، الرئيس عبده ضيوف، بحكم خبرته الطويلة بمشاكل التنمية في أفريقيا، ما فتئ يرى أن

نيباد مرحلة مصيرية تتملك فيها الدول الأفريقية نفسها زمام التنمية في أفريقيا.

وأود أن أهنئ الأمين العام للأمم المتحدة على الجودة العالية لتقريره الثاني عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي لنيباد، والمعروض علينا اليوم. ويسر منظمة الفرانكوفونية وهي شريك في هذا المسعى أن تلاحظ أن تنفيذ نيباد يمضي قدما وبخطى سديدة رغم الصعوبات. ويحدث ذلك لأن أفريقيا برهنت على التزامها الطويل الأجل بنيباد وعلى تملكها لذلك البرنامج.

وإننا نرى في الممارسة المتمثلة في تحديد أهداف للإنفاق في المجالات ذات الأولوية كما حددتها نيباد، ضمانا للاتساق بين بيانات الحكومات الأفريقية وأفعالها لصالح ذلك المسعى الهائل.

وأود أن أذكر بعض جوانب تنفيذ نيباد، التي تأخذها المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية بعين الاعتبار بشكل خاص. وسأبدأ بموضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشكل أدوات أساسية لبناء المستقبل. وتواصل المنظمة، عبر معهد الفرانكوفونية للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والتدريب، العمل على تقليص الفجوة الرقمية التي لا تزال تباعد بين الشمال والجنوب، وتضع الأفارقة في وضع غير مؤات تماما. ولذلك، نؤيد انخراط أفريقيا في عملية العولمة، وذلك عبر تيسير امتلاك تكنولوجيات المعلومات، لجعلها جزءا من السياسات العالمية، وعبر تشجيع التكيف مع الخصائص الثقافية واللغوية الخاصة بالبلدان الأفريقية.

ويتضمن برنامج الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ دعم المبادرات الاستراتيجية الأفريقية في إطار تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك المبادرات الحكومية الدولية التي خططتها نيباد أو صممتها. وتنوي الوكالة أيضا تعزيز التنسيق الدولي للمساعدة على صياغة خطط إقليمية خلال المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، والمزمع عقده في تونس في عام ٢٠٠٥.

إن تطوير التكنولوجيات الجديدة أمر أساسي لاندماج أفريقيا فعليا في العلاقات الاقتصادية والتجارية الناجمة عن العولمة. لكن ذلك لا يكفي وحده. ولذلك، فإن الفرانكوفونية تساعد على تعزيز التعليم والقدرات التفاوضية لأعضائها الأفارقة. وسيسهم ذلك في صياغة وتنفيذ استراتيجيات اقتصادية ترمي إلى حشد الاستثمارات التي يعيق غيابها عملية تنفيذ نيباد بشكل خطير.

فضلا عن ذلك، يندرج دعم منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا في نهج مزدوج - يرمي إلى تعزيز تنمية الشركات ، من جهة، وإرساء أساس صلب للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من جهة أخرى.

والتعليم هو أحد القطاعات التي تشارك فيها الفرانكوفونية بأنشطة ستساعد على تنفيذ نيباد. وثمة شواغل مشتركة بين الفرانكوفونية ونيباد منها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتعليم الأساسي، وتحسين نوعية التعليم والمساعدة على إعادة بناء المنشآت التعليمية، خاصة في البلدان الخارجة من الصراعات.

وستواصل منظمتنا دعم وضع السياسات التعليمية الوطنية، فضلاً عن التدريب المهني والفني في أفريقيا. ويسعى وزراء التعليم في البلدان الناطقة بالفرنسية، والمجتمعون حالياً في أفريقيا، في موريشيوس بالتحديد، في المؤتمر الحادي والخمسين لوزراء التعليم في البلدان الناطقة بالفرنسية، إلى تحقيق تلك الأهداف.

وما فتئت الثقافة تمثل مجالاً مهما للمجموعة الناطقة بالفرنسية. ويسرنا أن عملنا في هذا المجال يتفق مع خطة عمل نيباد لتنمية السياحة الثقافية في أفريقيا.

ولطالما سعت الفرانكوفونية دائما إلى إبراز قيمة الفنون الأفريقية وتنمية الصناعات الثقافية في الدول الأعضاء في منظمتنا. وعلى سبيل المثال، أشير إلى أن سوق فنون الأداء الأفريقية في أبيدجان صار حدثا معروفا للمحترفين في الساحة الفنية الأفريقية.

وقد نظم كبير مدرائنا في كوتونو الأسبوع الماضي حلقة دراسية لتدريب الأشخاص العاملين في النشر وفي إدارة الأحداث الثقافية. وبرامجنا لدعم العروض الفنية الحيَّة والمتنقلة، والإنتاج السمعي البصري في بلدان الجنوب، وللمساعدة على توزيع الأفلام الأفريقية في قاعات العرض، تكمل الدعم المنتظم الذي تقدمه منظمة الفرانكوفونية لعدة أحداث هامة في عالم السينما الأفريقية. وبطبيعة الحال، هناك دعم للمهرجان الأفريقي للسينما والتلفزيون الذي يقام في واغادوغو، ومهرجان قرطاج السينمائي الدولي في تونس، ومهرجان الشاشات الحرة في مالي، ومهرجان ''كوانتيسنس'' في بنن و ''الشاشات السود'' في الكاميرون.

وتهدف نيباد إلى تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، في إطار من التضامن – التضامن الأفريقي والتضامن الدولي مع أفريقيا. ومع أخذ ذلك الإطار في الاعتبار، سوف تعقد الفرانكوفونية مؤتمر قمتها العاشر في الشهر المقبل في واغادوغو، بدعوة من حكومة بوركينا فاسو، لتناقش، تحديدا، الفرانكوفونية – مجال موحَّد للتنمية المستدامة.

وفي إطار الإعداد لهذه القمة، التي يتفق موضوعها الرئيسي اتفاقا كبيرا مع الهدف الرئيسي لنيباد، قمنا بتنظيم حلقة دراسية في أيار/مايو الماضي في واغادوغو، لتحديد نقاط الاتفاق بين برامج الفرانكوفونية والبرامج المنضوية في إطار نيباد، لا سيما في مجالات الاقتصاد والتنمية المستدامة. وتم تحديد أربعة عشر مجالا للتلاقي آنذاك.

وأسوة بعدة مبادرات أخرى، فإن اجتماع منتدى المعلومات الاقتصادية والتنمية حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي انعقد في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بيّن عزم المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته، وعلى تقديم الدعم الكافي والمتسق من أجل تنفيذ نيباد، فيما تحاول أفريقيا تنفيذ عملية إعادة الهيكلة اللازمة، وهو ما يندرج ضمن مسؤولياتها.

لكن، وكما يشدد عليه تقرير الأمين العام، ما زال يتعين على المجتمع الدولي أن يفعل الكثير لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بتهيئة بيئة دولية مؤاتية لدعم تنمية أفريقيا وتشجيع الاستثمار لتمويل الأولويات القطاعية الرئيسية للشراكة الجديدة.

والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية تقدر الدور المتزايد الذي تضطلع به الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي أنشئت في إطار الشراكة الجديدة. وهذا يدلل على التزام البلدان الأفريقية بتحسين الحكم واعتماد معايير شفافة وصارمة للإدارة، الأمر الذي ينبغي أن ييسر تمويل المشاريع والبرامج ذات الاهتمام الإقليمي وجذب مستثمري القطاع الخاص. ومن جانبنا، سنستمر في مساندة بلداننا الأعضاء، بأمل أن نقطع خطوات واسعة في ذلك المجال.

ما انفكت الحروب والصراعات تقوض الجهود المبذولة لتنمية أفريقيا. والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية تظل ملتزمة بتوطيد السلام ومنع نشوب الأزمات والصراعات وحلها سلميا وتعزيز الديمقراطية والحقوق والحريات في البلدان الأفريقية الأعضاء. وبالمثل، سنواصل دعم العمليات الانتخابية والنهوض بحقوق الإنسان والثقافة الديمقراطية في إطار تنفيذ إعلان باماكو، حيث قطع رؤساء

الدول أو الحكومات الناطقة بالفرنسية العهد على أنفسهم بالالتزام به في مؤتمر قمتهم التاسع، الذي عقد في بيروت عام ٢٠٠٢.

وعلاوة على ذلك، وبغية تقوية الهياكل السياسية الوطنية والإقليمية المطلوبة لتنفيذ الشراكة الجديدة، ستواصل المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية تشجيع التنسيق مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبالاشتراك مع الأمم المتحدة، تعتزم الفرانكوفونية تنظيم حوار جديد مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، لدراسة إمكانية قيام تعاون أكثر دينامية لتعزيز الإنذار المبكر كأفضل طريقة لمنع نشوب الصراعات.

وأود أن أختتم بتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي من أجل التزام أكثر استدامة واتساقا ودواما إزاء الشراكة الجديدة والتنمية في أفريقيا. ونحن بصفتنا أفارقة وبصفتنا شركاء لأفريقيا، ندرك تماما أن هذه مرحلة هامة في تاريخ القارة. مرحلة لم يسبق لها مثيل، إذ ترمز إلى الكثير بالنسبة للوجه الجديد لأفريقيا وللآمال والتطلعات التي تصبو إليها. وفي التحدي الجسيم الذي ينطوي عليه تنفيذ الشراكة الجديدة، تتحمل أفريقيا بالتأكيد المسؤولية الرئيسية، ولكنها عاجزة عن الوفاء بتلك المسؤولية من دون الدعم الدولي.

والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية مستعدة لمساندة هذه المبادرة الكبيرة عن طريق توفير معارف وخبرات أعضائها من الناطقين بالفرنسية في مجالات السلم والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وكلها مجالات اكتسبت فيها المنظمة، عبر السنين، بعض الخبرات والمعارف الحقيقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت مناقشتها المشتركة بشأن البند ٣٨ من جدول الأعمال (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي) وبنديه الفرعيين، والبند ٤٦ من جدول الأعمال (٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا). وشارك في المناقشة ٦٤ متكلما.

وأكد العديد من الممثلين على أهمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها إطارا للتجديد وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأفريقيا. وفي ذلك السياق، شددوا على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بوصفها أداة لمساندة الجهود الأفريقية الرامية إلى إنشاء مؤسسات سياسية سليمة وإرساء حكم سياسي واقتصادي رشيد واحترام سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان بغية تهيئة الظروف اللازمة لنمو أفريقيا وتنميتها.

ورحب العديد من المتكلمين بالجهود المبذولة لدمج النهج الجنساني في تنفيذ الشراكة الجديدة. وفي ذلك الإطار، اعتُمد الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أديس أبابا.

ولقي الدعم الدولي من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة ترحيبا، لا سيما فيما يتعلق بتخفيف الديون، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والوصول إلى الأسواق والمساعدة في بناء القدرات. وأكد العديد من المتكلمين على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عنصرا مكملا لا يمكن الاستغناء عنه في التعاون الدولي من أجل التنمية.

وأثنى آخرون على إنشاء الأمين العام للفريق الاستشاري المعني بالدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما أعربوا عن تأييدهم لنشاطات مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

وفيما يتعلق بالبند الفرعي (ب) من البند ٣٨ من جدول الأعمال، ”أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم

والتنمية المستدامة في أفريقيا''، نوه عدد من المتكلمين بالتطور الإيجابي لحالة السلم والأمن في أفريقيا خلال السنة الماضية، بما فيها انخفاض عدد الصراعات في الإقليم، وبلورة سياسة مشتركة للأمن والدفاع والجهود المبذولة لتنظيم مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

وقد سلط ممثلو شركاء أفريقيا الإنمائيين الضوء على التدابير التي اتخذوها لمساعدة الاتحاد الأفريقي على بناء قدراته في مجال حفظ السلام. كما تم التشديد على ضرورة توفير الموارد التي يحتاجها الاتحاد الأفريقي لأداء دور طليعي في معالجة حالات الأزمات في أفريقيا، بشراكة مع الأمم المتحدة.

وأكد العديد من المتكلمين على الأهمية الكبرى لبناء السلام فيما بعد الصراع ورحبوا بإنشاء الأفرقة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كجزء من نهج شامل للإعمار والتنمية في حالات ما بعد الصراع.

وفيما يتعلق بالبند ٤٦، ''٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا''، أقر المتكلمون بأن أمراضا مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا لا تضع الأنظمة الصحية في أفريقيا أمام اختبار صعب فحسب، بل وتشكل تهديدا كبيرا لتنمية القارة. ورحب العديد من المتكلمين بالجهود التي بذلتها البلدان الأفريقية لمكافحة الإيدز والملاريا. ومع ذلك، فقد أكدوا على أن أفريقيا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي حتى تتغلب على التحديات التي تواجهها في مجال الصحة. وكرر شركاء أفريقيا الإنمائيون التزامهم بمساعدة القارة على مواجهة مشاكلها المتنوعة في ميدان الصحة.

ختاما، أود أن أشكر جميع المشاركين على الاهتمام الذي أبدوه وعلى مشاركتهم في المناقشة بشأن هذين البندين.

وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين ٣٨ و ٤٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.